

Distr.: Limited  
27 August 2018  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل السادس (المعني بالمصالح الضمانية)  
الدورة الرابعة والثلاثون  
فيينا، ١٧-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

مشروع الدليل العملي لقانون الأونسيترال النموذجي  
بشأن المعاملات المضمونة  
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	.....	مقدمة	أولاً -
٢	.....	الغرض من الدليل	ألف -
٢	.....	الفوائد الرئيسية للقانون النموذجي	باء -
٤	.....	المعاملات المضمونة المتعلقة بالمنشآت الصغرى: لزوم إيلائها اهتماماً خاصاً	جيم -
٦	.....	بعض الأمور التي ينبغي مراعاتها	دال -
٧	.....	كيفية إجراء المعاملات المضمونة في إطار القانون النموذجي	ثانياً -
٧	.....	كيفية أخذ حق ضماني نافذ	ألف -



## أولاً - مقدمة

### ألف - الغرض من الدليل

ما يتناوله هذا الدليل

١ - يهدف هذا الدليل إلى تقديم توجيهات عملية إلى الأطراف المشاركة في المعاملات المضمونة في الدول التي اشترعت قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦) ("القانون النموذجي")، وذلك من خلال ما يلي:

- شرح السمات والفوائد الرئيسية للقانون النموذجي؛<sup>(١)</sup>
- وصف أنواع المعاملات المضمونة التي يمكن للجهات الدائنة وغيرها من المنشآت القيام بها في إطار القانون النموذجي؛
- تقديم شروح لكل خطوة على حدة بشأن كيفية إجراء أكثر المعاملات شيوعاً وأهمها من الناحية التجارية.

الجهات التي يستهدفها هذا الدليل العملي

٢ - يهدف الدليل العملي إلى مساعدة أولئك الذين قد لا يكونون على دراية بالقانون النموذجي، وهو يشرح تطبيق القانون النموذجي بعبارات عامة وبسيطة. وقد أعد الفصل الثاني أساساً من أجل الممولين والمنشآت الضالعة في المعاملات المضمونة أو تلك التي تعتزم الدخول في مجال المعاملات المضمونة ومستشاريها. كما أنه يقدم معلومات عن كيفية إجراء عدة أنواع شائعة من المعاملات المضمونة. أما الفصل الثالث فهو موجه أساساً إلى المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة والسلطات الرقابية التحوطية. ويعود هذا الدليل العملي أيضاً بفائدة على الجهات المعنية الأخرى، من قبيل واضعي السياسات والمشرعين في الدول التي تنظر في اعتماد القانون النموذجي، وكذلك القضاة ومديري الإعسار.

### باء - الفوائد الرئيسية للقانون النموذجي

ما هو "الحق الضماني"؟

٣ - الحق الضماني هو مصلحة في موجود يستطيع شخص ما أن يمارسها لاسترداد أموال يدين له بها شخص آخر أو لضمان التزامات شخص آخر (المدين). فالشخص الذي له حق ضماني (الدائن المضمون) يستطيع أن يحمي نفسه عندما يمتنع المدين عن تسديد دينه أو الوفاء بالتزامه وذلك باستخدام قيمة الموجود ("الضمانة" أو "الموجود المرهون") لاستعادة حقه. وعادة ما يحظى الدائن المضمون بأولوية على الدائنين "غير المضمونين". وفي معظم الأحيان، يكون الشخص الذي

(١) على الرغم من أن الدليل العملي يستند إلى القانون النموذجي، إلا أنه لا يضيف إلى القواعد الواردة في القانون النموذجي ولا يقترح إدخال أي تغييرات على أحكامه. [ملاحظة إلى الفريق العامل: لعل الفريق العامل يود أن ينظر فيما إذا كان ينبغي الإبقاء على هذه الحاشية، التي تجسد الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/CN.9/932].

يمنح حقاً ضمانياً (المانح) هو المدين، لكن هذا قد لا يكون بالضرورة هو الحال، إذ يمكن لشخص أن يمنح حقاً ضمانياً بهدف ضمان التزامات شخص آخر.

نظام شامل ومرن للمعاملات المضمونة

٤- وُضعت طائفة واسعة من الآليات لتمكين الدائنين من حماية أنفسهم من خطر تقصير المدين. بيد أن كثيراً من النظم القانونية التقليدية لا تسمح للشخص أن يمنح حقاً ضمانياً إلا في قدر محدود من موجوداته، أو على نحو تقييدي جداً. وحتى عندما يسمح أي نظام قانوني باستخدام موجودات معينة كضمانة، فإن القواعد المنطبقة غالباً ما تكون معقدة أو غير واضحة.

٥- أما القانون النموذجي فيتيح لأي شخص منح حق ضمان في كل أنواع الموجودات المنقولة تقريباً كضمانة لأي نوع من أنواع الديون أو الالتزامات بجميع الطرائق تقريباً. ويشمل القانون النموذجي كل الآليات التي ينشأ في إطارها حق ملكية في موجود مرهون لكي يؤدي وظيفة ضمانية. وبعبارة أخرى، يتبع القانون النموذجي "نهجاً وظيفياً متكاملًا وشاملاً"، إذ هو ينطبق على كل الحقوق الضمانية في الموجودات المنقولة والتي تنشأ بمقتضى اتفاق وتضمن سداد التزام أو أداءه، بغض النظر عن نوع المعاملة أو المصطلحات التي تستخدمها الأطراف. كما أنه يمنح الأطراف قدراً كبيراً من المرونة لتنظيم ترتيباتها على النحو الذي تشاؤون.

٦- فعلى سبيل المثال، يتيح القانون النموذجي لأي شخص منح حق ضمان:

- في أي نوع من أنواع الموجودات المنقولة تقريباً، بما في ذلك المخزون والمعدات والمستحقات والحسابات المصرفية، وجميع أنواع الممتلكات الفكرية؛
- في موجودات يملكها الشخص حالياً، وكذلك في موجودات قد يمتلكها في المستقبل؛
- في جميع موجودات الشخص المنقولة، الحاضرة والآجلة على حد سواء؛
- دون الحاجة إلى نقل حيازة الموجودات إلى الدائن المضمون؛ وهو ما ينطبق أيضاً على عائدات بيع الموجودات المرهونة أو عائدات أي معاملة أخرى بشأها.

٧- ولا يمكن تنفيذ هذه المعاملات في دولة لم تعتمد القانون النموذجي، وقد لا تكون الأطراف على دراية بهذه الإمكانيات حتى عندما تكون الدولة قد اشترعت القانون النموذجي.

٨- ويوفر القانون النموذجي أيضاً للأطراف مرونة كبيرة في تنظيم الطريقة التي يمكن بها إنفاذ الحق الضماني. ويملك الدائن المضمون عدداً من الخيارات لإنفاذ حقه الضماني، وهو لا يحتاج إلى اللجوء إلى محكمة (انظر الفصل الثاني-حاء).

نظام بسيط وشفاف لتسجيل الحقوق الضمانية

٩- خلافاً لبعض النظم التقليدية للمعاملات المضمونة التي تشترط تسجيل الحق الضماني لإنشائه، يمكن إنشاء حق ضماني في إطار القانون النموذجي وجعله نافذاً تجاه المانح سواء أُسجّل إشعاراً بذلك أم لم يسجّل. إلا أن الدائن المضمون يريد أيضاً أن يتأكد من نفاذ الحق الضماني تجاه

الأطراف الثالثة، لأنَّ الحق الضماني لن تكون له فائدة كبيرة بغير ذلك. وتتمثل أشيع طريقة لجعل الحق الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة بمقتضى القانون النموذجي في تسجيل "إشعار" في السجل العام للحقوق الضمانية ("السجل").<sup>(٢)</sup>

١٠- ويوفر السجل أداة للإعلان عن احتمال وجود حق ضماني، مما يجعل الحق الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة. والسجل بمقتضى القانون النموذجي إلكتروني تماماً، ويمكن الوصول إليه بالاتصال الحاسوبي المباشر ويمكن لأيِّ شخص أن يبحث فيه. وعمليات التسجيل بسيطة، فصاحب التسجيل يحتاج لتسجيل إشعار بسيط، ولا يحتاج إلى إرفاق الاتفاق الضماني أو أيِّ وثائق أخرى بالإشعار. ويمكن إجراء التسجيل في أيِّ وقت، حتى قبل إبرام الاتفاق الضماني (فيما يتعلق بكيفية البحث والتسجيل، انظر الفصل الثاني-جيم وهاء).

لماذا يعتبر اتساع فرص الحصول على الائتمان أمراً جيداً؟

١١- يؤثر توافر الائتمان تأثيراً كبيراً على الازدهار الاقتصادي للدولة. وإذا توافر الائتمان بسهولة وبتكلفة معقولة، فهو يعزز تنمية ونمو المنشآت في الدولة المعنية، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وباعتبار أن الموجودات المنقولة تمثل النوع الرئيسي من الضمانات التي يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تقدمها، فإنَّ أيَّ نظام قانوني ييسر المعاملات المضمونة التي تستخدم الموجودات المنقولة يمكنه أن يعزز قدرة تلك المنشآت على الحصول على ائتمان بسعر فائدة أقل.

### جيم- المعاملات المضمونة المتعلقة بالمنشآت الصغرى: لزوم إيلائها اهتماماً خاصاً

١٢- يهدف القانون النموذجي إلى تحسين إمكانية حصول جميع أنواع المنشآت على التمويل وإلى خفض تكلفة الائتمان عليها. وهو، كما سبق ذكره، مناسب بصفة خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر أشكال المنشآت شيوعاً في معظم الدول. بيد أنَّ توفير التمويل المضمون للمنشآت الصغرى يتطلب اهتماماً خاصاً بسبب ما تتسم به تلك المنشآت من سمات محددة، على النحو المبين أدناه.<sup>(٣)</sup>

#### <سمات المنشآت الصغرى>

- صغيرة وغير رسمية، وغالباً ما تكون لمنظمي مشاريع منفردين أو منشآت عائلية
- يصعب التمييز بين المنشأة نفسها ومالكها

(٢) يتضمن القانون النموذجي أحكاماً نموذجية متعلقة بالسجل، وهي مجموعة من القواعد المتعلقة بنظام السجل. ويجوز للدولة، رهنأً بالممارسات المتبعة لديها في مجال الصياغة، أن تدمج الأحكام النموذجية المتعلقة بالسجل في قانونها المتعلق بالمعاملات المضمونة، أو في نص قانون منفصل أو في أيِّ صك قانوني آخر، أو في مزيج من تلك النصوص. [ملحوظة إلى الفريق العامل: لعل الفريق العامل يود النظر في مدى ضرورة هذه الحاشية، وإن كان كذلك في مكان إدراجها.]

(٣) التمويل البالغ الصغر هو طريقة من طرائق تمويل المنشآت الصغرى، عادة ما يقدم لفترة قصيرة جداً وبمبلغ صغير. ولكن هذا النوع من التمويل عادة ما يكون "غير مضمون" ومن ثم، لا يتناوله هذا الدليل.

- من المرجح أن تتغير وضعيتها القانونية واسمها وعنوانها (لا سيما حينما تكون منشآت منظمي مشاريع منفردين)
- لا تملك موجودات كافية أو ملائمة لتقديمها كضمانة
- تملك قدرات أقل على تزويد المقرضين بمعلومات مالية كافية (تقدم معلومات إما محدودة أو رديئة النوعية)
- يتسم موقفها التفاوضي إزاء المقرضين بالضعف

#### <سمات تمويل المنشآت الصغرى>

- تحتاج هذه المنشآت إلى قروض صغيرة ولفترات زمنية قصيرة
- قد لا تكون التكاليف العامة التي ينطوي عليها القرض المقدم متناسبة مع مبلغ ذلك القرض
- يرجح ألا يجري المقرضون تقييماً فردياً لطلب القرض والموجودات المقدمة كضمانة
- يرجح ألا يرصد المقرضون الموجودات المقدمة كضمانة
- غالباً ما يشترط المقرضون الحصول على ضمانات شخصية إضافة إلى الحق الضماني
- قد يترك إنفاذ الحق الضماني أثراً مباشراً على الشؤون المالية الشخصية للمالك وأسرته بسبب صلتهم الوثيقة بالشؤون المالية للمنشأة

١٣- وعندما تحتاج المنشآت الصغرى إلى تمويل عام (خلافًا للتمويل المقدم لحيازة موجودات محدّدة)، يمكن أن يمثل عدم توافر موجودات لتقديمها كضمانة مشكلة رئيسية. ويعزز القانون النموذجي إمكانية حصول هذا النوع من المنشآت على التمويل من خلال سماحه باستخدام أي نوع من أنواع الموجودات المنقولة كضمانة، بما في ذلك جميع موجودات تلك المنشآت. ويتيح القانون النموذجي أيضاً تقديم ضمانات على موجودات آجلة وموجودات متداولة من قبيل المخزونات والمستحقات والنقود، مما يتيح فرصاً تمويلية للمنشآت الصغرى، لأن تلقي الأموال سيُربط بالأنشطة التجارية المقبلة لتلك المنشآت وليس بموجوداتها الحالية الشحيحة. ويساعد السجل المقرضين على التأكد من أن لهم الأولوية على المطالبات الأخرى، مما يحد من مخاطرتهم ويمكن أن يخفض تكلفة الائتمان في نهاية المطاف.

١٤- وعلى الرغم من المزايا التي يمنحها القانون النموذجي للمنشآت الصغرى، إلا أن المقرضين قد يحتاجون إلى اختيار السبل التي تناسبهم في توفير التمويل المضمون لتلك المنشآت والتي تراعي السمات الخاصة المشار إليها أعلاه. وقد نوقشت تلك السمات في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الثاني.

## دال - بعض الأمور التي ينبغي مراعاتها

هذا الدليل يتناول الإقراض المضمون باستخدام الموجودات المنقولة

١٥ - يتناول هذا الدليل موضوع التمويل باستخدام الموجودات المنقولة كضمانة. وهو لا يتناول المعاملات المضمونة التي تستخدم الممتلكات غير المنقولة أو العقارية كضمانة. ولا يعد هذا الدليل دليلاً لممارسات الإقراض بصفة عامة، فالإرشادات الواردة فيه بشأن ممارسات الإقراض الجيدة لم تدرج فيه إلا لتضمينها عنصراً يتعلق بالمعاملات المضمونة.

هذا الدليل لا يتناول كل ما يرد في القانون النموذجي

١٦ - القانون النموذجي وثيقة معدة بعناية، وهو يركز على عدد من التعاريف التي صيغت بدقة وبعناية. ويتضمن القانون النموذجي أيضاً، بسبب طائفة متنوعة من أسباب تتعلق بالسياسة العامة، عدداً من القيود والاستثناءات على الطريقة التي تعمل بها بعض قواعده. ولا يمكن لهذا الدليل أن يتناول جميع تلك الحالات لأن ما يسعى إليه هذا الدليل هو توضيح طريقة تطبيق القانون النموذجي على نحو عام وغير قانوني. ويرد في المسرد (انظر \*\*) شرح لبعض المصطلحات الرئيسية المستخدمة في القانون النموذجي أو في هذا الدليل.

١٧ - وينبغي للقراء أن يستندوا دوماً إلى الصيغة المحددة في القانون النموذجي المشتري في دولهم، في إطار قوانين دولهم ككل، ليفهموا بالضبط كيف يطبق القانون النموذجي في دولهم. كما ينبغي لهم أيضاً أن يراعوا هذا الأمر عندما ينظرون في الاستثمارات والنماذج المقدمة كعينة.

القانون النموذجي يتضمن خيارات

١٨ - تتضمن بعض أحكام القانون النموذجي خيارات. وفي هذه الحالات، يوضح الدليل كيف يمكن للأطراف التعامل مع مختلف الخيارات المتاحة قدر الإمكان. وسيحتاج القراء بداية إلى تحديد الخيار الذي اعتمده دولهم عند اشتراعها للقانون النموذجي.

قد تكون قوانين أخرى مهمة أيضاً

١٩ - لا يعمل القانون النموذجي في فراغ. فهناك قوانين أخرى تؤثر على كيفية عمل القانون النموذجي في بلد ما، مثل قانون العقود، وقانون الملكية، وقانون الملكية الفكرية، وقانون الصكوك القابلة للتداول، وقانون حماية المستهلكين، وقوانين الإعسار، وقانون الإجراءات المدنية. وقد تكون المعاهدات والاتفاقيات الدولية المنطبقة في الدولة المعنية ذات صلة أيضاً. ويجب أن ينظر القراء في جميع التشريعات ذات الصلة ليفهموا مختلف الإمكانيات والنتائج.

٢٠ - فبموجب قوانين بعض الدول، على سبيل المثال، قد يُعاقَب المقرضون إذا أخذوا عدداً كبيراً من الضمانات (ويشار إلى ذلك بعبارة "الإفراط في الضمانات").<sup>(٤)</sup> وفي حالات كهذه،

(٤) انظر دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة ("دليل المعاملات المضمونة")، الفصل الثاني، الفقرتين ٦٨ و ٦٩.

قد يُلزم المقرض بإعادة الضمانات الفائضة إلى المقرض ليتمكن من استخدامها في الحصول على قروض إضافية. وفي الحالات القصوى، قد يؤدي الإفراط في الضمانات إلى تعريض إنفاذ الحق الضماني للخطر، ومن ثم ينبغي للمقرض أن يتوخى الحذر الواجب. [ملحوظة إلى الفريق العامل: لعل الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان مكان الفقرة ٢٠ مناسباً (انظر الفقرة ٤٣ من الوثيقة A/CN.9/938)].

## ثانياً - كيفية إجراء المعاملات المضمونة في إطار القانون النموذجي

٢١- يوضح الفصل الثاني من هذا الدليل كيفية الدخول في عدد من الأنواع الشائعة والمهمة من المعاملات المضمونة في إطار القانون النموذجي. ولكن الأمثلة التي يقدمها الدليل ليست على الإطلاق أنواع المعاملات الوحيدة الممكنة في إطار القانون النموذجي. فالقانون النموذجي، على سبيل المثال، ييسر أيضاً إجراء ترتيبات تمويلية أكثر تعقيداً، مثل تمويل سلاسل التوريد وترتيبات سلاسل القيمة والتسديد.

### ألف - كيفية أخذ حق ضماني نافذ

#### ١- أخذ ضمان على موجودات ملموسة دون حيازتها

المثال ١ ألف: تعمل الشركة "سين" في مجال الطباعة وترغب في أخذ قرض من المصرف "شين". والمصرف "شين" مستعد لتقديم القرض بشرط أن يأخذ مطبعة الشركة كضمانة. إلا أن شركة الطباعة "سين" تحتاج إلى أن تحتفظ بالمطبعة لتواصل تشغيل أعمالها التجارية.

#### الخطوة ١: إنشاء الحق الضماني

- ٢٢- لكي يتمكن المصرف "شين" من أخذ حق ضماني في المطبعة، يتعين عليه القيام بأمرين:
- التأكد من أن الشركة "سين" (المانح) لديها مصالح ملكية كافية في الموجود لمنح حق ضماني فيه؛
- جعل الشركة "سين" تنشئ حقاً ضمانياً في الموجود لصالح المصرف "شين".

هل لدى الشركة "سين" ما يكفي من مصالح الملكية؟

٢٣- المانح، في معظم الحالات، هو مالك الموجودات. ويمكن للمالك أن ينشئ حقاً ضمانياً في موجوداته. وقد تكون هناك أيضاً حالات يستطيع فيها الشخص منح حق ضماني في موجود ما حتى وإن لم يكن هو مالك ذلك الموجود بل لديه مصلحة أقل في ذلك الموجود (على سبيل المثال، إذا كان الشخص مستأجراً لسيارة أو لديه رخصة في براجية).

### الضمانة المقدّمة من أطراف الثالثة

٢٤- عادة ما يكون المانح هو مقترض المبلغ. وبموجب القانون النموذجي لا يعد هذا الأمر ضرورياً، فهو يتيح لشخص ما منح حق ضماني لضمان التزام تجاه شخص آخر. فعلى سبيل المثال، قد تمنح الشركة "سين" حقاً ضمانيّاً في المطبوعة كضمانة لقرض تأخذه الشركة "صاد". وهذه ظاهرة شائعة جداً، كما هو الحال، على سبيل المثال، عندما يقدم مصرف ما تمويلاً إلى مجموعة شركات (انظر المثال ٦). وفي هذه الحالة، غالباً ما تقوم كل شركة في المجموعة بتقديم ضمانة تكفل التزامات جميع أعضاء المجموعة الآخرين.

#### كيف تنشئ الشركة "سين" حقاً ضمانيّاً؟

٢٥- يمكن للمصرف "شين" أن يأخذ حقاً ضمانيّاً في المطبوعة بإبرام اتفاق ضماني مع الشركة "سين". وبمقتضى القانون النموذجي، لا يحتاج المصرف "شين" إلى حيازة الموجود، ويمكن أن تبقى المطبوعة في حوزة الشركة "سين" مما يتيح لها استخدامها في عملياتها. ويطلق على الدائن الذي حصل على حق ضماني نافذ في موجود ما اسم الدائن المضمون.

#### ٢٦- والاتفاق الضماني يجب أن:

- يُرمَ أو يُثَبَّت كتابةً وأن توقيعه الشركة "سين"؛
- يحدّد هوية الطرفين (المصرف "شين" بوصفه الدائن المضمون والشركة "سين" بوصفها المانح)؛
- يصف الالتزام المضمون (شروط القرض)؛
- يصف الموجود المرهون (المطبوعة) على نحو يحددها بشكل معقول.

٢٧- وفي بعض الدول، يجب أن يُذكر في الاتفاق الضماني المبلغ الأقصى الذي يجوز في حدوده للمصرف "شين" إنفاذ حقه الضماني.

### الخطوة ٢: جعل الحق الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة

٢٨- يكون الحق الضماني المنشأ حسب الخطوة ١ نافذاً تجاه الشركة "سين"، ولكنّ المصرف "شين" عادة ما يريد أن يضمن نفاذ حقه الضماني تجاه الأطراف الثالثة أيضاً. وإلاّ فإنّ المصرف "شين" قد لا يتمتع بحماية كاملة إذا أصبحت الشركة "سين" معسرة أو إذا باعت المطبوعة إلى شخص آخر أو منحتة حقاً ضمانيّاً فيها.

٢٩- وبموجب القانون النموذجي، تتمثل الطريقة الأساسية التي تضمن نفاذ حق المصرف "شين" الضماني تجاه الأطراف الثالثة في تسجيل إشعار في السجل. وبهذه الطريقة، يمكن للأطراف الثالثة التي تبحث في السجل أن تعلم بوجود حق المصرف "شين" الضماني (انظر القسم هاء لمعرفة كيفية التسجيل).



**المثال ١** باء: الشركة "سين" تعمل في مجال النقل ولديها أسطول صغير من شاحنات نقل صغيرة. تريد هذه الشركة الحصول على قرض من المصرف "شين"، والمصرف "شين" مستعد لتقديم القرض إذا كان بإمكانه أخذ حق ضماني في جميع الشاحنات. وتريد الشركة "سين" مواصلة حيازة الشاحنات لتتمكن من مواصلة عملها.

٣٠- ويتيح القانون النموذجي للدائن المضمون أن يأخذ حقاً ضمانيّاً في أكثر من موجود واحد من موجودات المانح في آن واحد. وللقيام بذلك، يتعين على المصرف "شين" ببساطة أن يتبع الخطوات المذكورة أعلاه. والفرق الوحيد هو أن المصرف "شين" سيحتاج إلى التأكد من أن الاتفاق الضماني والإشعار اللذين يدرجهما في السجل يصفان الموجودات المرهونة على نطاق واسع بما يكفي ليشملا جميع الشاحنات، وليس مجرد شاحنة واحدة.

## ٢- أخذ ضمان على موجودات ملموسة بجزئتها

**المثال ٢:** "سين" امرأة تريد أخذ قرض من المصرف "شين" للشروع في عمل تجاري خاص بها. ولا تملك "سين" بعد أيّ موجودات تجارية لتقدمها كضمانة، ولكنها تملك عدداً من السجادات العتيقة الموروثة. وتحتفظ "سين" بالسجادات في مستودع ولا تنوي استخدامها. ويوافق المصرف "شين" على تقديم القرض إذا استطاع الحصول على السجادات كضمانة.

٣١- في هذا المثال، سيتعين على المصرف "شين" القيام بما يلي:

- التأكد من أن "سين" لديها مصالح كافية في السجادات لمنح حق ضماني فيها؛
- جعل "سين" تنشئ حقاً ضمانيّاً لصالح المصرف "شين"؛
- التأكد من أن ذلك الحق الضماني نافذ تجاه الأطراف الثالثة.

٣٢- ويمكن اتباع نفس الخطوات المتخذة في المثال ١ ألف. فالمصرف "شين" يمكنه أن يبرم اتفاقاً ضمانيّاً مكتوباً مع "سين" ويسجل إشعاراً بشأنه في السجل.

٣٣- ومع ذلك، يمكن للمصرف "شين"، في هذا المثال، أن يحتاز السجادات كحل بديل، وذلك إما بنقلها إلى المستودع الخاص به، أو بالحصول من المستودع على إقرار بأنه يحتفظ بالسجادات لصالح المصرف "شين" وليس لصالح السيدة "سين". وإذا احتاز المصرف "شين" السجادات بهذه الطريقة:

- لن يلزم إبرام اتفاق ضماني مكتوب توقع عليه "سين"؛
- لن يحتاج المصرف "شين" إلى تسجيل إشعار في السجل لجعل الحق الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة.<sup>(٥)</sup>

(٥) لا يلزم كتابة اتفاق ضماني عندما يحتاز الدائن المضمون الموجودات. فالحق الضماني في موجودات ملموسة يكون نافذاً تجاه الأطراف الثالثة إذا كانت تلك الموجودات في حوزة الطرف المضمون.

٣٤- ومع ذلك، قد يرى المصرف "شين" أنه من الحكمة أن يطلب من "سين" أن توقع على اتفاق ضماني مكتوب للحد من احتمال أن تعترض "سين" لاحقاً على أحكام الاتفاق. وقد يفضل المصرف "شين" أيضاً تسجيل إشعار في السجل، إضافة إلى حيازة السجلات، لتجنب الآثار السلبية التي قد تنتج إذا فقد المصرف "شين" عن غير قصد حيازة السجلات.

### ٣- الضمانات في الموجودات الآجلة

**المثال ٣:** يتاجر المزارع "سين" بمواشي الأبقار. وهو يريد الحصول على قرض من المصرف "شين" لشراء علف لماشيته. ويوافق المصرف "شين" على تقديم القرض إذا حصل على حق ضماني في الماشية، بما في ذلك الماشية التي يعتمزم المزارع "سين" شراءها، إلى أن ينتهي من تسديد القرض.

٣٥- يتيح القانون النموذجي للدائن المضمون أن يأخذ ضماناً من المانح على موجودات آجلة مثلما يأخذها على موجودات حالية، وينبغي للمصرف "شين" أن يتبع نفس الخطوات الواردة في المثال ١ ألف. والفرق الوحيد هو أنه ينبغي للمصرف "شين" أن يصف الموجودات المرهونة باستخدام عبارات شاملة وعامة كأن يكتب "جميع الماشية، الحاضرة والآجلة". ويجب استخدام نفس الوصف في الإشعار المسجل. وفي هذه الحالات، سيصبح للمصرف "شين" فوراً حق ضماني في الماشية التي يملكها المزارع "سين" عند نفاذ الاتفاق الضماني. وفيما يتعلق بالماشية التي يحوزها المزارع "سين" في المستقبل، سيحصل المصرف "شين" على الحق الضماني فيها عندما يحوزها المزارع.

### ٤- الحق الضماني في جميع الموجودات الحاضرة والآجلة (الحق الضماني الشامل لجميع الموجودات)

**المثال ٤:** تنظم الشركة "سين" رحلات سفاري في الأدغال وتريد أن توسع أنشطتها لتشمل رحلات قوارب الشلالات النهريّة. وهي ترغب في الحصول على قرض من المصرف "شين" لتغطية تكاليف توسيع أنشطتها. ويوافق المصرف "شين" على تقديم القرض إذا حصل على حق ضماني في جميع موجودات الشركة "سين"، بما في ذلك أي موجودات آجلة.

٣٦- لقد بات أخذ حق ضماني في جميع موجودات مانح ما الحاضرة والآجلة بسهولة أخذ حق ضماني في موجود واحد حالي. وينبغي للمصرف "شين" أن يتبع نفس الخطوات الواردة في المثال ١ ألف. ولكن ينبغي للاتفاق الضماني أن يصف الموجودات المرهونة على أنها "جميع الموجودات المنقولة، الحاضرة والآجلة". ويمكن أن يدرج نفس الوصف الوارد في الإشعار المسجل أو احتزله إلى "جميع الموجودات المنقولة".

٣٧- وعند اتخاذ المصرف "شين" لهذه الخطوات، سيكون لديه حق ضماني في جميع معدات الشركة "سين" ومخزونها (كالمنتجات التذكارية التي تباعها الشركة للزبائن، على سبيل المثال)، والمبالغ المستحقة القبض والموجودات غير الملموسة (مثل ملكيتها الفكرية وشهرتها التجارية)، وغير ذلك من الموجودات المنقولة التي تملكها الشركة أو تحوزها في المستقبل. وحسب طبيعة

الموجودات الرئيسية للشركة "سين"، قد يرغب المصرف "شين" في اتخاذ خطوات إضافية للحصول على مزيد من الحماية لحقه الضماني (على سبيل المثال، إذا كانت موجودات الشركة "سين" تتضمن أوراقاً مالية تحوزها على نحو مباشر، انظر المثال ٦؛ أو حسابات مصرفية، انظر المثال ٧؛ أو صكوكاً قابلة للتداول، انظر المثال ٨؛ أو ملكية فكرية، انظر المثال ١١).

٣٨- فإذا تخلفت الشركة "سين" عن التزامها بتسديد القرض، جاز للمصرف "شين" أن يتصرف بجميع الموجودات معاً بحيث يحتاز المشتري أعمال الشركة "سين" التجارية بأكملها، أو جاز له التصرف في الموجودات بشكل منفصل.

## ٥- تمويل حيازة موجودات ملموسة

**المثال ٥ ألف (التمويل مع الاحتفاظ بالملكية):** تريد الشركة "سين" شراء معدات حفر من البائع "صاد". وعضواً عن أن تسدد الشركة "سين" ثمن المعدات عند التسليم، يقبل البائع "صاد" منح الشركة "سين" قرضاً مدته ٣٠ يوماً. وينص البائع في شروط البيع على احتفاظه بملكية المعدات حتى تسدد الشركة "سين" ثمن شرائها بالكامل.

**المثال ٥ باء (تمويل البائع للمشتريات):** تريد الشركة "سين" أن تشتري مواد طلاء من البائع "صاد". وعضواً عن أن تسدد الشركة "سين" ثمن مواد الطلاء عند استلامها، يقبل البائع "صاد" منح الشركة "سين" قرضاً مدته ٣٠ يوماً، بشرط أن تمنحه الشركة "سين" حقاً ضمانياً في مواد الطلاء يعادل ثمن المشتريات غير المسدد.

**المثال ٥ جيم (قرض لتمويل مشتريات):** تريد الشركة "سين" شراء حواسيب من البائع "صاد"، وتريد أن تمويل عملية الشراء بقرض تحصل عليه من المصرف "عين". فيقبل المصرف "عين" تقديم القرض بشرط أن يحصل على حق ضماني في الحواسيب. فتستخدم الشركة "سين" مبلغ القرض الذي قدّمه المصرف "عين" لتسديد ثمن المشتريات إلى البائع "صاد".

**المثال ٥ دال (التمويل الإيجاري):** تريد الشركة "سين" شراء حواسيب من البائع "صاد" الذي لديه حرص على أعمال الشركة "سين". فعوضاً عن أن تمويل الشركة "سين" مشترياتها بقرض تحصل عليه من المصرف "عين"، يوافق البائع "صاد" على تأجير الحواسيب للشركة "سين" لمدة ثلاث سنوات. فيكفي مبلغ الإيجار بموجب عقد الإيجار لتغطية الاستثمار الرأسمالي للبائع "صاد" في الحواسيب وتكلفة التمويل الإيجاري. وفي نهاية مدة عقد الإيجار، يمكن للشركة "سين" أن تحصل على ملكية الحواسيب مقابل مبلغ رمزي.

٣٩- الأمثلة من ٥ ألف إلى ٥ دال تمثل جميعها حالات تحتاز فيها الشركة "سين" على موجودات ملموسة بتمويل من طرف آخر.

٤٠- وفي المثالين ٥ ألف و ٥ باء، يوفر البائع "صاد" قروضاً قصيرة الأجل من أجل تمويل عمليات الشراء. ففي المثال ٥ ألف، يضمن البائع "صاد" ثمن المعدات غير المسدد فلا تنتقل ملكية معدات الحفر إلى الشركة "سين" إلى حين سداد ثمنها. ويمثل هذا هيكلًا ضمانياً مشتركاً بين العديد من النظم القانونية التقليدية. ويتبع القانون النموذجي نهجاً وظيفياً، فينظر إلى وقائع الصفقة

ويقر بأن احتفاظ البائع "صاد" بملكية المعدات هو عبارة عن آلية ضمانية. ولهذا السبب، يعامل القانون النموذجي البائع "صاد" على أنه مجرد مالك لحق ضماني في معدات الحفر، ويعامل الشركة "سين" على أنها المالك من بداية الصفقة، ويعامل اتفاق الاحتفاظ بالملكية على أنه اتفاق ضماني. وما دام الاتفاق يصف معدات الحفر على نحو يحددها بشكل معقول، وهو مهور بتوقيع الشركة "سين"، ويستوفي المتطلبات الأخرى للاتفاق الضماني المشار إليه في المثال ١ ألف، فإن للبائع "صاد" حقاً ضمانيًا نافذاً في تلك المعدات. ولكي يجعل البائع "صاد" حقه الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة، سيتعين عليه تسجيل إشعار يصف المعدات.

٤١- وفي المثال ٥ باء، يبيع البائع "صاد" مواد طلاء إلى الشركة "سين" بقرض قصير الأجل. وهو في الواقع قرض قصير الأجل يمول البائع "صاد". بموجبه عملية شراء مواد الطلاء. ويتعين على البائع "صاد" أن يتبع نفس الخطوات الواردة في المثال ٥ ألف ليحصل على حق ضماني في مواد الطلاء.

٤٢- وفي المثالين ٥ جيم و٥ دال، تحصل الشركة "سين" على تمويل طويل الأجل لشراء حواسيب. ومع ذلك، فإن القانون النموذجي ينطبق تماماً بنفس الطريقة المتبعة في المثالين ٥ ألف و٥ باء. وفي المثال ٥ دال، يمكن إبرام المعاملة كعقد إيجار، ولكن المؤجر (البائع "صاد") في الواقع يستخدم ملكيته للحواسيب في ضمان التزام الشركة "سين" بدفع ثمن الحواسيب وغيرها من المبالغ المستحقة بموجب عقد الإيجار. وتسدد الشركة "سين" قيمة الموجودات (الحواسيب) خلال مدة الإيجار، ومن المؤكد أنها، عند انتهاء عقد الإيجار، ستمارس حقها في أن تصبح مالكة للحواسيب لقاء مبلغ رمزي. ومن ثم، فإن القانون النموذجي يستند إلى وظيفة المعاملة وليس إلى الصيغة التي تستخدمها الأطراف في المعاملة، ولذا فإنه ينطبق على المعاملة الواردة في المثال ٥ دال على الرغم من أنها مهيكلة على شكل عقد إيجار.

٤٣- وبعبارة أخرى، فإن عقد الإيجار الوارد في المثال ٥ دال يعتبر اتفاقاً ضمانيًا بمقتضى القانون النموذجي. وما دام الاتفاق يصف الحواسيب على نحو يحددها بشكل معقول، وهو مهور بتوقيع الشركة "سين"، ويستوفي المتطلبات الأخرى للاتفاق الضماني المشار إليه في المثال ١ ألف، فإن البائع "صاد" يعامل معاملة الدائن المضمون وله حق ضماني في تلك الحواسيب.

٤٤- وفي المثال ٥ دال، يقدم البائع "صاد" التمويل الإيجاري. إلا أن ذلك التمويل الإيجاري يمكن أيضاً أن تقدمه المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وعندما تكون هذه الأخيرة هي التي تقدم التمويل، فإن الجهة الممولة ستشتري الحواسيب من البائع "صاد" ومن ثم ستؤجرها إلى الشركة "سين".

٤٥- وبموجب القانون النموذجي، فإن كل حق من الحقوق الضمانية المبينة في الأمثلة من ٥ ألف إلى ٥ دال يعتبر "حقاً ضمانيًا احتيازياً". وإذا امتثل الدائن المضمون (البائع "صاد") في الأمثلة ٥ ألف و٥ باء و٥ دال، والمصرف "عين" في المثال ٥ جيم) للمادة ٣٨ من القانون النموذجي، سيكون له أولوية فائقة أو أولوية على الدائنين المضمونين بحق ضماني غير احتيازي. وهذا يعني أن الدائن المضمون الذي يكون أول من يسجل إشعاراً يحظى عادة بالأولوية بموجب

القانون النموذجي، إلا أن الدائن المضمون الاحتيازي قد تكون له الأولوية على أولئك الدائنين المضمونين الذين سبق أن سجلوا إشعاراً في السجل.

#### ٦- الحق الضماني في أسهم الشركات (في حالة مجموعة الشركات)

**المثال ٦:** السيد "سين" يدير مؤسسة صناعية من خلال مجموعة من الشركات المملوكة بالكامل. فهو يملك جميع أسهم الشركة "ألف"، وهي شركة قابضة للمجموعة، ويحوز على جميع أسهمها على نحو مباشر. وتملك الشركة "ألف" بدورها جميع أسهم ثلاث شركات فرعية، "باء" و"جيم" و"دال"، وتحوز على جميع أسهمها على نحو مباشر. وتمثل شهادات أسهم تلك الشركات الفرعية. وتريد الشركة "ألف" أن تأخذ قرضاً من أجل توسيع نطاق عمل المجموعة. ويوافق المصرف "عين" على تقديم القرض بشرط حصوله على حق ضماني في جميع موجودات كامل الشركات في المجموعة.

٤٦- سيتعين على المصرف "عين" اتخاذ بضع خطوات لوضع الترتيبات الضمانية من أجل تقديم التمويل. ولعله يود، أولاً، أن يأخذ حقاً ضمانياً شاملاً لجميع موجودات الشركة "ألف" (بما في ذلك جميع أسهم الشركات "باء" و"جيم" و"دال") على غرار الخطوات الواردة في المثال ٤. وثانياً، سيتعين عليه، أن يأخذ حقاً ضمانياً شاملاً لجميع موجودات الشركات "باء" و"جيم" و"دال" على غرار الخطوات الواردة في المثال ٤.<sup>(٦)</sup> وثالثاً، سيتعين عليه أن يأخذ حقاً ضمانياً في أسهم السيد "سين" في الشركة "ألف"، مما قد يمنح المصرف "عين" خياراً إضافياً هاماً عند الإنفاذ، لأنه يستطيع بذلك أن يبيع مجموعة الشركات برمتها من خلال بيع الأسهم التي يملكها السيد "سين" والشركة "ألف". ومن المرجح أن تكون عملية البيع أبسط وأن تكون عائدات البيع أفضل مما لو باع المصرف "عين" موجودات المجموعة على نحو منفصل.

٤٧- ويمكن للمصرف "عين" أن يكفل حقوقه الضمانية في كل موجودات الشركة "ألف" (بما فيها أسهمها) وفي أسهم السيد "سين" بتسجيل إشعار في السجل. وكحل بديل (أو إضافة إلى ذلك) يمكن للمصرف "عين" أيضاً أن يكفل إنفاذ حقوقه الضمانية في الأسهم تجاه الأطراف الثالثة بجيازته للشهادات. وفي الواقع، ستمثل تلك الحيازة مزية للمصرف "عين"، لأن من شأن ذلك أن يمنح المصرف "عين" أولوية على أي حق ضماني منافس جعل نافذاً تجاه الأطراف الثالثة بالتسجيل.

٤٨- وفي بعض الحالات، يمكن إصدار أسهم في مجموعات شركات مملوكة لأفراد دون إصدار شهادات لها. وفي تلك الحالات، لن يكون بمقدور المصرف "عين" حيازة الشهادات. وعوضاً عن

(٦) لكن هذه الشركات الفرعية ليست هي الجهة المقترضة، وعادة ما يطلب المصرف "عين" من تلك الشركات أن تقدم ضمانات بشأن التزامات الشركة "ألف" (في بعض الدول، قد تكون هناك حدود لحجم الضمانات التي يمكن لشركة أن تقدمها، وينبغي للمصرف "عين" أن يأخذ هذا في الحسبان). وعلى هذا النحو، فإن من شأن الحق الضماني الذي تمنحه الشركات "باء" و"جيم" و"دال" أن يضمن التزام تلك الشركات بموجب الضمان المقدم.

ذلك، يمكن للمصرف "عين" أن يطلب تسجيل اسمه في سجلات المصدر باعتباره حائز الأسهم.<sup>(٧)</sup> ويتمثل الخيار الآخر في أن يطلب المصرف "عين" من المصدر والحائز للأسهم أن يبرم اتفاق سيطرة معه، يوافق المصدر بموجبه على اتباع تعليمات المصرف "عين" فيما يتعلق بشؤون الأسهم دون طلب أي موافقة أخرى من الحائز. ويمكن لهذه الخيارات أن تضمن للمصرف "عين" أولوية حقه الضماني، مثلما تضمنه حيازة الشهادات.

٤٩- وينطبق القانون النموذجي على المثال ٦ من حيث انطباقه على الأوراق المالية غير المودعة لدى وسيط. ولكن القانون النموذجي لا ينطبق على الحقوق الضمانية في الأوراق المالية المودعة لدى وسيط: أي الأوراق المالية التي يجوزها وسيط أو المودعة في حساب للأوراق المالية. وفي هذه الحالة، يتعين على المصرف "عين" أن يراعي القوانين الأخرى التي توفر آلية لأخذ حق ضماني في أوراق مالية مودعة لدى وسيط.

#### ٧- الحق الضماني في الحسابات المصرفية

المثال ٧: تريد الشركة "سين" أخذ قرض لتسديد نفقات التشغيل. وهي تملك معدات يمكنها تقديمها كضمانة. والموجودات الأخرى الوحيدة التي تملكها هي مبالغ مودعة في حسابها المصرفي في المصرف "صاد". والمصرف "عين" مستعد لتقديم القرض لتغطية نفقات الشركة التشغيلية استناداً إلى معدات الشركة "سين"، ولكنه يريد أيضاً أخذ حق ضماني في الحساب المصرفي للشركة من أجل حماية نفسه من احتمال انخفاض قيمة المعدات على نحو غير متوقع.

٥٠- يمكن للمصرف "عين" أن يأخذ حقاً ضمانيّاً في معدات الشركة "سين" ويجعله نافذاً تجاه الأطراف الثالثة باتباع الخطوات نفسها الواردة في المثال ١ ألف. ولم يعد أخذ حق ضماني في حساب مصرفي صعباً. فكل ما يحتاج المصرف "عين" لأن يفعله هو إدراج وصف للحساب المصرفي في الاتفاق الضماني. ويمكن ذلك من خلال إيراد رقم الحساب المصرفي في الاتفاق الضماني (وكذلك في إشعار التسجيل) والإشارة إلى أن المصرف "صاد" هو الذي يتعهد ذلك الحساب المصرفي. ويمكن للاتفاق الضماني، كحل بديل، أن ينص على شمول "جميع الحسابات المصرفية الحاضرة والآجلة". ومن شأن ذلك أن يمنح المصرف "عين" ضمانة إضافية في حال كانت هناك حسابات مصرفية أخرى لم يكن على علم بها وقت تقديمه للقرض.

٥١- أما إذا كان المصرف "عين" هو الذي يتعهد الحساب المصرفي وليس المصرف "صاد"، فلا داعي عندئذ لاتخاذ أي خطوات إضافية لجعل الحق الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة. وتعامل عملية تعهد حساب مصرفي على أنها مماثلة لحيازة الدائن المضمون للموجودات الملموسة في المثال ٢.

٥٢- ومع ذلك، ولأن المصرف "صاد" هو الذي يتعهد الحساب المصرفي في المثال ٧، فإن بإمكان المصرف "عين" بدلاً من ذلك أن يبرم اتفاق سيطرة (وهو اتفاق ثلاثي الأطراف بين

(٧) تبعاً للقواعد المنطبقة في الدولة، يمكن للمصرف "عين" أن يطلب إدراج حقه الضماني في تلك السجلات لجعله نافذاً تجاه الأطراف الثالثة.

الشركة "سين" والمصرف "صاد" والمصرف "عين" ينص على أن يتبع المصرف "صاد" تعليمات المصرف "عين" فيما يتعلق بتحويل الأموال إليه دون طلب أي موافقة أخرى من الشركة "سين". فإذا تخلفت الشركة "سين" عن السداد، أمكن للمصرف "عين" ببساطة أن يوعز إلى المصرف "صاد" تحويل الأموال إليه مباشرة. وقد يرغب المصرف "عين" في أن يضيف ضماناً أخرى في اتفاق السيطرة. فعلى سبيل المثال، إذا كان من غير المرجح أن تحتاج الشركة "سين" إلى الوصول إلى جميع الأموال المودعة في الحساب، أمكن أن يشترط اتفاق السيطرة أن يحد المصرف "صاد" من المبالغ التي يمكن للشركة "سين" أن تسحبها إذا كان من شأن سحبها أن ينزل بالرصيد دون مستوى معين يتفق عليه. وإذا لم يقبل المصرف "صاد" الشروط التي يعتبرها المصرف "عين" مهمة، جاز له أن يطلب من الشركة "سين" نقل الحساب المصرفي إليه. ولن يلزم اتخاذ أي خطوات أخرى لجعل الحق الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة. ويمكن للمصرف "عين"، إذا استصوب ذلك، أن يتفق مع الشركة "سين" على وضع سقف للمبلغ الذي يحق لها سحبه من الحساب.

٥٣- وإذا أخذ المصرف "عين" مصلحة ضمانية في كل الحسابات المصرفية الحاضرة والآجلة للشركة "سين"، لا يمكنه عملياً إبرام اتفاق سيطرة مع المصارف التي تتعهد حسابات لا يعرف عنها شيئاً. أي أنه لا يمكن جعل الحق الضماني للمصرف "عين" في تلك الحسابات غير المعروفة نافذاً تجاه الأطراف الثالثة إلا بتسجيل إشعار. وعلاوة على ذلك، لن يتسنى للمصرف "عين" أن يوعز إلى المصرف الذي يتعهد الأموال بتحويل المبالغ إليه عندما تقصر الشركة "سين" ويكتشف المصرف "عين" لاحقاً وجود حساب مصرفي للشركة. وفي العديد من الولايات القضائية، سيلزم ذلك استصدار قرار من محكمة.

#### ٨- الحق الضماني في الصكوك القابلة للتداول

**المثال ٨:** الشركة "صاد" مدينة بمبلغ كبير للشركة "سين". ووقعت الشركة "صاد" صكاً قابلاً للتداول تعد فيه بتسديد المبلغ إلى الشركة "سين" في دفعات على مدى خمس سنوات. وتريد الشركة "سين" أخذ قرض لدفع نفقات التشغيل، وتود استخدام حقها في تحصيل المبلغ من الشركة "صاد" بمقتضى الصك كضمانة. ويقبل المصرف "عين" تقديم القرض على هذا الأساس.

٥٤- لكي يتأكد المصرف "عين" من أن حقه الضماني في الصك القابل للتداول نافذ، ينبغي له أن يتبع الخطوات الواردة في المثال ١ ألف، وينبغي للاتفاق الضماني أن يصف الصك القابل للتداول وصفاً صحيحاً. ويمكن إيراد الوصف على النحو التالي: "هو صك قابل للتداول وقعت عليه الشركة "صاد" في اليوم/الشهر/السنة، ومستحق الدفع إلى الشركة "سين" بقيمة (يدرج المبلغ الاسمي المذكور في الصك)". وإذا أخذ المصرف "عين" حقاً ضمانيّاً في جميع الصكوك القابلة للتداول التي تملكها الشركة "سين" حالياً والتي ستملكها لاحقاً، وهذا ما قد يحصل إذا كانت الشركة "سين" تصدر بانتظام صكوكاً قابلة للتداول في سياق عملها، يمكن عندها أن يكون الوصف على النحو التالي: "جميع الصكوك القابلة للتداول، الحاضرة والآجلة".

٥٥ - ويمكن للمصرف "عين"، لجعل حقه الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة، أن يسجل إشعاراً يصف فيه الصك القابل للتداول أو أن يجتازه على غرار أي موجودات ملموسة أخرى، (انظر المثال ٢). ويتسم هذا الحل الأخير في الواقع بمزايا واضحة. فإذا اكتفى المصرف "عين" بتسجيل إشعار بشأن الصك القابل للتداول دون أن يجتازه، خسر حقه الضماني أمام حق دائن مضمون آخر احتاز ذلك الصك القابل للتداول. وقد يخسر المصرف "عين" أيضاً حقه أمام حق مشترك للصك القابل للتداول احتازه في ظروف معينة (كأن لا يكون المشتري على علم بالحق الضماني للمصرف "عين"، على سبيل المثال).

#### ٩ - بيع المستحقات أو نقلها التام

المثال ٩ (العمولة): تعمل الشركة "سين" في مجال بيع المخزونات إلى زبائن. ولأن المخزونات غالية الثمن، كثيراً ما يقبل الزبائن أن يدفعوا على أقساط (دون استخدام صكوك قابلة للتداول). وهذا يولد مجموعة من المستحقات التي تشكل أئمن موجودات الشركة "سين". وتحتاج الشركة "سين" لمبالغ نقدية قبل بلوغ أجل المستحقات حتى تتمكن من تسديد رواتب موظفيها والنفقات التشغيلية الأخرى. ويوافق العامل "صاد" على تزويد الشركة "سين" بمبلغ نقدي عن طريق شراء المستحقات التي يعتبرها ذات جدارة ائتمانية. ويقدم العامل "صاد" سلفة إلى الشركة "سين" بمبلغ يعادل ٩٠ في المائة من القيمة الاسمية لتلك المستحقات، ويحتفظ بنسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية كاحتياطي لتغطية مطالبات الزبائن المحتملة (مثلاً عن السلع المعيبة أو توريد سلع خاطئة) التي من شأنها أن تخفض قيمة المستحقات.

٥٦ - ينطبق القانون النموذجي على بيع المستحقات، الذي يشار إليه كمنقول تام بالاتفاق. ومن أسباب اتباع القانون النموذجي لهذا النهج أنه كثيراً ما يصعب معرفة ما إذا كانت المستحقات قيد البيع أو قيد النقل لاستخدامها كضمانة. ويؤدي تطبيق أحكام القانون النموذجي على جميع عمليات نقل المستحقات إلى الحد من ضرورة القيام بهذا التمييز الذي يكون صعباً في بعض الأحيان.

٥٧ - وبما أن القانون النموذجي ينطبق على عمليات النقل التام للمستحقات، فإن الناقل (أو المحيل) يعامل معاملة المانح، والمنقول إليه (أو المحال إليه) يعامل معاملة الدائن المضمون. وهكذا، فإن العامل "صاد"، في المثال ٩، سيحتاج إلى إبرام اتفاق توقع عليه الشركة "سين" ويصف المستحقات المباعة. ومن النتائج العملية الرئيسية لهذا النهج أنه، لجعل النقل نافذاً تجاه الأطراف الثالثة، سيتعين على المنقول إليه أن يسجل إشعاراً في سجل الحقوق الضمانية. وما لم يسجل العامل "صاد" إشعاراً في السجل، فإن حق أي طرف ثالث له مصلحة منافسة في المستحقات يمكنه أن يعلو على حق العامل "صاد" فيها.

٥٨ - وهناك عدد من مختلف أنواع ترتيبات العمولة التي تتضمن عمليات نقل تام لمستحقات. ويمكن للعامل "صاد" أن يسدد ثمن المستحقات وقت شرائها ("العمولة الحسبية")، كما هو الحال في المثال ٩. ويمكن للعامل "صاد" ألا يسدد ثمن شراء المستحقات إلا عندما يحصلها



("العمولة التحصيلية")، أو قد يسدّد في متوسط تاريخ استحقاق جميع المستحقات ("العمولة الاستحقاقية"). ويمكن أن تكون العمولة على أساس "الحق في الرجوع" أو "عدم الحق في الرجوع"<sup>(٨)</sup>. ويمكن للعمولة أيضاً أن تتبع نهج "الإخطار" أو نهج "عدم الإخطار"<sup>(٩)</sup>.

٥٩- ويستخدم العمولة عموماً مورّدون بإحالة مستحقّاتهم إزاء عدة مدينين. أمّا ترتيب العمولة العكسية، الذي يستهله المدين بالمستحق، فيستخدم العمولة لتسديد الفواتير الواردة ويتعهد العاملون بشراء المستحقات من مختلف مورّدي المدين.

٦٠- وعلى الرغم من أن القانون النموذجي ينطبق عموماً على النقل التام للمستحقات، إلا أن أحكامه المتصلة بالإفناذ لا تنطبق عموماً. فعلى سبيل المثال، في ترتيب عمولة بدون الحق في الرجوع، لا يلزم أن تكون جهود العامل التحصيلية معقولة تجارياً. ذلك لأنّ العامل هو الذي يملك المستحقات، فإذا حصّل أقل من المبلغ الكامل فإنه هو الذي يتحمل الخسارة. كما أن العامل ليس مضطراً لإبلاغ محيل المستحقات عن أيّ مبالغ يحصلها تزيد عن المبلغ الذي سدده هو إلى المحيل.

#### ١٠- تمويل المخزونات والمستحقات

**المثال ١٠ (القروض المتجددة):** تعمل الشركة "سين" في بيع أجهزة المطابخ إلى أصحاب المطاعم. وهي تبيع الكثير من أجهزتها على أقساط يدفعها الزبائن مقابل الأجهزة على مدى فترة من الزمن. وتحتاج الشركة "سين" إلى أموال تشغيلية من وقت إلى آخر لسداد نفقاتها العادية. ويقبل المصرف "صاد" أن يقدم للشركة "سين" سلفاً من خلال تسهيلات ائتمانية تمكن الشركة "سين" من سحب ما تحتاج إليه من مبالغ مقابل منح المصرف "صاد" حقاً ضمانياً في كامل مخزونات الشركة ومستحقّاتها الحاضرة والآجلة، وتستخدم المبالغ المحصّلة على المستحقات لتسديد تلك السلف. ويريد المصرف "صاد" أيضاً أن يحصل على حق ضمان في الحساب المصرفي الذي تودع الشركة "سين" فيه المبالغ التي تستلمها من زبائنها.

٦١- يتطلب أخذ حقوق ضمانية في جميع المخزونات والمستحقات الحاضرة والآجلة اتباع نفس الخطوات المذكورة في المثال ١ ألف. فكل ما يحتاج إليه المصرف "صاد" هو وصف الموجودات في الاتفاق الضماني على نحو صحيح (مثلاً، "جميع المخزونات والمستحقات الحاضرة والآجلة"، وتسجيل إشعار يذكر، على سبيل المثال، "كل المخزونات والمستحقات"). أمّا أخذ حق ضمان في الحساب المصرفي، فيتطلب اتباع الخطوات المبينة في المثال ٧.

(٨) في إطار ترتيب العمولة على أساس "الحق في الرجوع"، يملك العامل الحق في الرجوع ضد الشركة "سين" إذا تخلّف المدين بالمستحق عن الدفع. وفي إطار ترتيب العمولة على أساس "عدم الحق في الرجوع"، يخاطر العامل "صاد" من ناحية أن المدين بالمستحق قد لا يدفع في الوقت المحدد.

(٩) تتعلق العمولة الإخطارية بإخطار المدينين بالمستحقات بأنّ مستحقّاتهم قد أحييت ويوعز إليهم بالدفع مباشرة إلى العامل "صاد". أمّا العمولة غير الإخطارية، فيقصد بها عدم إخطار المدينين بالمستحقات بعملية إحالة المستحقات فيواصلوا الدفع إلى الشركة "سين".

٦٢- وتتسم الأعمال التجارية للشركة "سين" بأنها تمر بدورات. فهي تحتاج إلى الحصول على رأس المال لشراء المخزون. وبما أن كثيراً من مبيعاتها تتم ائتمانياً، فإنها تحتاج إلى رأس مال قبل أن تحصل على مدفوعات مقابل المخزونات التي جهزتها وباعتها. وبسبب دورة الأعمال هذه، يقدم المصرف "صاد" للشركة "سين" تسهيلات ائتمانية (كثيراً ما تسمى القروض المتجددة)، فتستطيع الشركة "سين" أن تسحب قرضاً عندما تحتاج إلى رأس مال متداول لشراء مخزونات أو دفع مصروفات أخرى، ثم تسدد ذلك القرض عندما تحصل مستحقاتها. ومن المرجح أن تتكرر عمليات الاقتراض والتسديد كثيراً وأن تتقلب المبالغ غير المسددة من الائتمان على الدوام. كما أن الرصيد من المخزونات والمستحقات المرهونة سوف يتقلب مع اقتناء المخزونات وتحويلها إلى مستحقات وتحصيل المستحقات واقتناء مخزونات جديدة. ويوائم هيكل التسهيلات الائتمانية المبالغ التي تقتريها الشركة "سين" مع دورة أعمالها التجارية ويساعدها على تفادي اقتراض أكثر مما تحتاجه، مما يقلل تكاليف الفوائد إلى أدنى حد.

#### ١١- الحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية

المثال ١١: تعمل الشركة "سين" في مجال المستحضرات الصيدلانية. وهي تملك براءات اختراع للأدوية التي تسوقها، إضافة إلى عدد من طلبات براءات اختراع معلقة لأدوية قيد الإعداد. وتود الشركة "سين" أن تسحب قرضاً رأسمالياً لتمويل مصروفات البحث والتطوير. ويقبل المصرف "صاد" تقديم القرض بشرط أخذ حق ضماني في براءات الاختراع لدى الشركة "سين" وطلبات براءات الاختراع المقدمة.

٦٣- ينطبق القانون النموذجي على الحقوق الضمانية في الملكية الفكرية ما دامت أحكامه لا تتعارض مع أحكام القانون المتعلق بالملكية الفكرية. ويستند التحليل التالي إلى افتراض أنه لا يوجد في القانون النموذجي ما يخالف القانون المنظم لبراءات الاختراع.

٦٤- ويمكن للمصرف "صاد" أن ينشئ حقاً ضمانياً في براءات الاختراع وطلبات الحصول عليها ويجعله نافذاً تجاه الأطراف الثالثة باتباع الخطوات المذكورة في المثال ١ ألف. فعلى سبيل المثال، يمكن للمصرف وصف الموجودات المرهونة باعتبارها "جميع براءات الاختراع وطلبات الحصول عليها الحاضرة والآجلة" في الاتفاق الضماني وفي الإشعار المسجل. ولكن، إذا كان القانون المنظم لبراءات الاختراع يشترط من أجل النفاذ تجاه الأطراف الثالثة تسجيل براءات الاختراع في السجل المخصص لها، وجب على المصرف "صاد" اتخاذ تلك الخطوة.

#### ١٢- الحق الضماني في العائدات

المثال ١٢: أخذت الشركة "سين" قرضاً من المصرف "صاد" ومنحته حقاً ضمانياً في مطبعتها. وحافظت الشركة "سين" على حيازة المطبعة من أجل تسيير أعمالها، وباعت فيما بعد مطبعتها إلى الشركة "عين".

٦٥- بمقتضى القانون النموذجي، يمتد الحق الضماني في الموجود إلى عائداته القابلة للتحديد. وفي المثال ١٢، مع أن الشركة "سين" باعت مطبعتها، فإن الحق الضماني للمصرف "صاد" يمتد ليشمل الأموال التي حصلت عليها الشركة "سين" من الشركة "عين" أو أي موجودات جديدة اشترتها بتلك الأموال. وإذا تضررت المعدات أو دُمّرت بسبب حريق، فإن الحق الضماني للمصرف "صاد" يمتد ليشمل أي مطالبات تأمين متعلقة بالشركة "سين". وباختصار، فإن الحق الضماني للمصرف "صاد" يمتد إلى أي شكل من الموجودات التي يمكن تحديدها مستمدة من الموجود الأصلي أو من العائدات المتأتية منه.

٦٦- وإذا كان المصرف "صاد" قد جعل حقه الضماني نافذاً تجاه الأطراف الثالثة، وكانت العائدات التي تلقتها الشركة "سين" هي أموال نقدية أو مستحقات أو صكوك قابلة للتداول أو أموال مودعة في حساب مصرفي، فلا يتعين على المصرف "صاد" أن يفعل أي شيء إضافي لجعل حقه الضماني في العائدات نافذاً تجاه الأطراف الثالثة. أما إذا أخذت العائدات شكل موجودات من نوع آخر (مثلاً، إذا استبدلت المطبعة بحاسوب)، وجب على المصرف "صاد" أن يجعل حقه الضماني في الحاسوب نافذاً تجاه الأطراف الثالثة قبل انقضاء المهلة المحددة.

٦٧- ولن يحتاج المصرف "صاد" إلى القيام بأي شيء لجعل حقه الضماني في الحاسوب نافذاً تجاه الأطراف الثالثة إذا كان وصف الموجودات المرهونة الأصلية في الاتفاق الضماني وفي الإشعار المسجل يتضمن العائدات (مثلاً، الحاسوب الذي تشتريه الشركة "سين") أو كان الوصف واسعاً بما فيه الكفاية (مثلاً، "جميع الموجودات المنقولة الحاضرة والآجلة").